



## الدورة الثانية عشرة

لاهاي، ٢٠-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

## تقرير المحكمة عن تعديلات النظام المالي والقواعد المالية التي يستلزمها تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام\*

## أولا المقدمة

١- أوصت لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") في دورتها الحادية عشرة جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") بأن تقرر بأن تعمل المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على المدى المتوسط.<sup>(١)</sup>

٢- ورحبت اللجنة في دورتها السادسة عشرة بتقرير المحكمة عن هذه المعايير<sup>(٢)</sup> ولاحظت أن المحكمة أدرجت جدولاً زمنياً مقترحاً للتنفيذ في ميزانيتها المقترحة.<sup>(٣)</sup> وأخطرت اللجنة في دورتها السابعة عشرة بأن المحكمة استهلكت بالفعل تنفيذ المعايير اعتباراً من ١ تموز/يوليو ٢٠١١. وأوصت اللجنة بمراقبة مشروع تنفيذ المعايير بصرامة، وتقديم مشروع مفصل ومشروع اقتراح بجميع التغييرات اللازم إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية إلى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة.<sup>(٤)</sup>

\* صدر سابقاً في الوثيقة CBF/21/7.

(١) السجلات الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ١٨.

(٢) الوثيقة ICC-ASP/10/3.

(٣) السجلات الرسمية... الدورة العاشرة... ٢٠١١ (ICC-ASP/10/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-١، الفقرة ٤٩.

(٤) المرجع نفسه، الجزء باء-٢، الفقرة ٧١.

٣- وأحاطت اللجنة علماً بتقرير المحكمة عن التعديلات المقترح إدخالها على النظام المالي والقواعد المالي في دورتها الثامنة عشرة. وأجلت النظر في المسألة ريثما تصدر النتائج المبدئية لدراسة لجنة التدقيق ومراجع الحسابات الخارجي للمسألة.<sup>(٥)</sup>

٤- وعرضت على اللجنة في دورتها التاسعة عشرة تعديلات على النظام المالي والقواعد المالية، مصحوبة بتوضيحات لكل تعديل. وأحاطت اللجنة علماً بالنهج الذي تتبعه المحكمة للإبقاء على التعديلات في الحد الأدنى، وتناول التغييرات الضرورية للسماح بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأوصت اللجنة الجمعية بالموافقة على التعديلات المقترحة على النظام المالي والقواعد المالية.<sup>(٦)</sup>

٥- ووافقت الجمعية في دورتها الحادية عشرة على تعديلات النظام المالي والقواعد المالية وقررت أن تدخل هذه التعديلات حيز النفاذ اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير من السنة التي تنفذ فيها المعايير. وطلبت أيضاً من المحكمة أن تقدم من خلال اللجنة في دورتها الحادية والعشرين، ما قد يتطلبه تنفيذ المعايير من تعديلات أخرى على النظام المالي والقواعد المالية، إذا حددت.<sup>(٧)</sup>

٦- وتخطر المحكمة للجنة بموجب هذا التقرير بأنه لم تحدد تعديلات أخرى يقتضي تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية. وأبدت المحكمة رغبتها أيضاً في أن تلفت انتباه اللجنة إلى الوضع الراهن لتنفيذ المعايير والمناقشات التي يجريها مراجع الحسابات الخارجي.

### ثانياً- تقدم المحكمة نحو تاريخ التنفيذ المستهدف

٧- تسعى المحكمة أن تنفذ جميع جوانب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتسير المحكمة حالياً على الدرب في أنشطة التنفيذ. ومع اقتراب تاريخ التنفيذ المستهدف تتكشف الأنشطة في جميع مجالات التنفيذ الرئيسية. ومن المتوقع أن يتطلب الربع الأخير من عام ٢٠١٣ والربع الأول من عام ٢٠١٤ الاضطلاع بعمل شاق على وجه الخصوص لتحقيق إنجازات في العديد من المشاريع:

- (أ) أنشطة نقل البيانات والتغيير قبل نهاية عام ٢٠١٣؛
- (ب) تعزيز النظم والتطبيقات والمنتجات اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛
- (ج) تكثيف أنشطة التدريب والتواصل قبل وبعد نهاية العام؛

<sup>(٥)</sup> السجلات الرسمية ... الدورة الحادية عشرة ... ٢٠١٢ (ICC-ASP/10/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-١، الفقرة ٣٩.

<sup>(٦)</sup> المرجع نفسه، الجزء باء-٢، الفقرتان ٥٠ و ٥١.

<sup>(٧)</sup> المرجع نفسه، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP/11/Res.1، كاف.

- (د) إجراء التعديلات الضرورية على إجراءات التشغيل المعيارية وأدلة التشغيل قبل نهاية العام؛
- (هـ) الانتهاء من جميع الأنشطة الضرورية لتحديد تعديلات الرصيد الافتتاحي قبل ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤؛
- (و) الانتهاء من البيانات المالية النموذجية قبل ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤؛
- (ز) إعداد بيانات مالية تجريبية بناء على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - من خلال إعداد إصدار البيانات المالية للمحكمة لعام ٢٠١٣ - قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤
- ٨- وستطلب الأنشطة المذكورة أعلاه الكثير من العمل على وجه الخصوص من فريق مشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومن موظفي قسم الميزانية والمالية، بل سيتطلب أيضا مشاركة مجموعة أكبر من الموظفين، ومنهم الموظفون المشاركون في إدارة الأصول والموظفون المسؤولون عن النظم والتطبيقات والمنتجات وموظفو الإدارة والمساعدون الإداريون والماليون ومسؤولو إصدار الشهادات ومدبرو الصناديق الاستثمارية وما إلى ذلك.

### ثالثا- الاتصال بمراجع الحسابات الخارجي

- ٩- شارك مراجعو الحسابات الخارجيون العاملون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة مشاركة كبيرة في مختلف مجالات تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك مناقشة واستعراض سياسات المحاسبة واستعراض شكل البيانات المالية ومناقشة مجالات المحاسبة المعقدة واستعراض الأرصدة الافتتاحية.
- ١٠- وأخذ يكتسب مدققو حسابات المحكمة الجدد فهما بسياسات المحكمة المحاسبية الراهنة، وبإجراءات سير عملها ونظام إعداد التقارير المحاسبية والمالية فيها خلال التدقيق المؤقت والنهائي للبيانات المالية لعام ٢٠١٢. وأتاحت المحكمة أيضا للمدققين جميع الوثائق الوجيهة المتعلقة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- ١١- وخلال المناقشات التي دارت مع مراجعي الحسابات الخارجيين في وقت التدقيق النهائي، اتفق على أن يقوم هؤلاء المراجعون بتدقيق البيانات المالية لعام ٢٠١٣ المعاد صياغتها امتثالا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عقب استكمال البيانات المالية المعدية بناء على المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣ بفترة وجيزة. وسيخضع هذا التدقيق لولاية منفصلة ستتخذ شكلا رسميا خلال الأشهر القليلة المقبلة. وستشمل شروط هذا التدقيق المعد لغرض خاص أيضا تعديلات النظام المالي والقواعد المالية. والغرض الأساسي من تدقيق البيانات المالية التجريبية هو إتاحة الوقت للمحكمة لتحديد أي مجال يستلزم المزيد من الاهتمام قبل عام ٢٠١٤ وهو العام الذي ستصدر فيه المحكمة أول مجموعة من البيانات المالية امتثالا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ما يقلل خطر أن تؤثر هذه التغييرات في السياسات المحاسبية وإعادة صياغة البيانات المالية في قدرة المحكمة على الحصول على تدقيق نظيف.

## رابعاً- الخلاصة

- ١٢- لم تحدد بعد أية تعديلات أخرى يستلزم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية. وتسير أنشطة تنفيذ المعايير حسب الجدول الزمني الموضوع لها وستنفذ المحكمة جميع جوانب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.
- ١٣- واتفقت المحكمة مع مراجع الحسابات الخارجي على تدقيق البيانات المالية لعام ٢٠١٣، المعاد صياغتها امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لأغراض خاصة في إطار ولاية منفصلة. وستشمل هذه الولاية أيضاً النظر في تعديلات النظام المالي والقواعد المالية. وإذا حددت أية تغييرات أدخلت على النظام المالي والقواعد المالية في هذه المرحلة سترفع المحكمة تقريراً بها إلى اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين.